في ختام مؤتمر نظمته «القدس المفتوحة» والزرقاء»

توصية بتنشيط البحث العلمي في مجالات المسؤولية الاجتماعية وانعكاساته على أداء الجامعات

رام الله- الحياة الجديدة- اختتمت جامعتا القدس المفتوحة والزرقاء، يوم الماضي المؤتمر العربي الأول حول المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية الذي عقد بعنوان: «المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية»، وأقيم في أروقة جامعة الزرقاء بالمملكة الأردنية الهاشمية، وذلك برعاية عادل الطويسي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأردني.

وألقى جاسم جرجيس كلمة باسم الباحثين المشاركين في المؤتمر، شكر فيها جامعتي القدس المفتوحة والزرقاء على تنظيمهما هذا المؤتمر الهام، وما تضمنه من توصيات هامة بخصوص تفعيل تبني المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية.

ثم تلا مروان درويش نائب رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر البيان الختامي شاكراً جامعتي الزرقاء والقدس المفتوحة، رئاسة ولجاناً، خاصاً بالذكر اللجنتين التحضيرية والعلمية ودائرتي العلاقات العامة والإعلام على الجهود المباركة التي بذلوها لإنجاح هذا المؤتمر وتحقيق غاياته.

وقال درويش إنه استناداً إلى افتتاحية المؤتمر وجلساته وما أفرزته النقاشات والمداخلات من أفكار عكست أهمية المؤتمر وضرورته، فقد أوصى المشاركون بضرورة قيام الجامعات العربية بتحديد استراتيجيات معلنة حول المسؤولية المجتمعية وأولويات اهتماماتها، مع ضرورة أن يكون هناك متابعة محددة من طرف وزارات التعليم العالي والاتحاد العام للجامعات العربية.

كما أوصى المؤتمرون بأن تعقد الجامعات سلسلة ندوات ومحاضرات لتثقيف الطلبة والعاملين فيها، إلى جانب إدراج تقييمهم الوظيفي ضمن اهتماماتهم بهذا الأمر المهم، وأن تطرح الجامعات ضمن خططها الأكاديمية مقرراً بعنوان المسؤولية المجتمعية للجامعات.

ودعا المشاركون لإنشاء موقع عربي الكتروني للمسؤولية المجتمعية يرعاه الاتحاد العام للجامعات العربية ليمثل المظلة التي يستفي منها البعد العربي لهذا الإطار.

وشددوا على ضرورة تعميم مبدأ الشراكة بين الجامعات نفسها، وبينها وبين القطاعات المجتمعية الأخرى لبناء توجهات رصينة لتحقيق مجتمع المسؤولية المجتمعية.

وطالبوا بأن تتبنى الجامعات مبادرات مسؤولة مجتمعياً تسهم بإثارة الاهتمام لدى الأوساط المجتمعية الأخرى وتقودها إلى انجازات بارزة الأولويات، وأن تضمين المناهج المدرسية خبرات منظمة حول المسؤولية المجتمعية مما يعزز من اتجاهاتهم الايجابية تجاه مشكلات مجتمعهم منذ الصغر.

وطالب المشاركون أن تبادر الجامعات بالتنسيق مع النقابات المهنية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني الأخر للتشارك في المسؤولية المجتمعية وتشجيع المعنين على فكرة التطوع في تنفيذ مشاريع المسؤولية المجتمعية.

وشدد المشاركون على ضرورة العمل على تركيز إسهامات المسؤولية المجتمعية فيما من شأنه خدمة التنمية المستدامة ودعم مبادرات ومشاريع الجامعات، وعلى توطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي، ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية في تبني مشاريع مشتركة تخدم المجتمع المحلي.

وقام محمود الوادي رئيس جامعة الزرقاء، ونائبا رئيس جامعة القدس المفتوحة، د. عصام خليل ود. مروان درويش، ثم د. رشدي القواسمة مدير مكتب الجامعة بعمان، وأ. د. عمر الهمشري عميد كلية العلوم التربوية بجامعة الزرقاء رئيس المؤتمر، وأ. د. يوسف ذياب عواد رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر، بتكريم الباحثين واللجان والهيئات الداعمة والأفراد بشهادات مشاركة وتقدير، لما أبدوه من جهود متواصلة على مدى أكثر من (6) أشهر لإخراج هذا المؤتمر إلى حيز الإنجاز.

جلسات اليوم الثاني:

وفي اليوم الثاني قدمت العديد من الجلسات، ترأس الأولى أ. د. فتح الله غانم ود. عمر رحال، قدمت خلالها د. بتول غانم ورقة حول تصور مقترح حول تعاون الجامعات الفلسطينية نحو استدامة المسؤولية الاجتماعية. فيما قدمت د. سهاد عبد الله بني عطا أنموذج مقترح للجامعات في العمل التطوعي المجتمعي للحد من ظاهرة التطرف، وعن دور جامعة النجاح الوطنية في إطلاق مبادرات المسؤولية المجتمعية تحدث

لقطة من ختام المؤتمر.

د. عدنان ملحم. ثم قدمت د. أسماء عبد السلام دراسة تحليلية حول تفعيل المشاركة المجتمعية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في ضوء معايير الجودة، وتحدث د. ناصر باي أعمر عن نظام التعليم العالي الجديد (ل م د) في الجزائر وعلاقته بسوق العمل كمسؤولية اجتماعية. وتحدثت د. آمال الحيلة عن أثر الحريات الأكاديمية في تعزيز المسؤولية المجتمعية لدى العاملين في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة. وقدم أ. د. جاسم محمد جرجيس وأ. خالد أحمد حلومة ورقة حول تعزيز برامج المسؤولية المجتمعية للمكتبات الأكاديمية: المكتبات الأكاديمية في دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً.

في الجلسة الأولى أيضاً قدم أ. د. ربحي عليان ورقة حول الثقافة المعلوماتية ومسؤولية المكتبات الجامعية في نشرها بين أفراد المجتمع الجامعي، وعن دور المكتبات الجامعية في خدمة المجتمعات المحلية: مبادرة المكتبة من أجل المجتمع نموذجاً تحدث د. سيف بن عبد الله الجابري ود. أصيلة بنت سالم الهنائية، وفيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمكتبات الجامعية بالأردن: واقع استخدام الأطفال لمكتبة سمو الأميرة إيمان بنت عبد الله الثاني المنبثقة عن مكتبة الجامعة الهاشمية ومدى رضاهم عنها من وجهة نظرهم تحدث كل من أ. د. فضل جميل كليب وهند البطمة ومناهي سليمان وعلا محمد صادق. وفيما يتعلق بدور الجامعات في تعزيز الأمن الفكري للطلاب: دراسة ميدانية على جامعة الأغواط-الجزائر تحدث أ. د. هواري معراج وأ. توفيق حويشتي. وحول الجامعة والبحث العلمي ودورهما في حماية النزاهة ومكافحة الفساد قدمت ورقة لكل من د. السبتي وسيلة ود. زعرور نعيمة ود. كردودي صبرينة. وكان د. سمير الجمل آخر المتحدثين في الجولة الأولى وقدم ورقة بعنوان الحرية الأكاديمية ودورها في تعزيز الأمن الفكري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في محافظة الخليل.

وفي الجلسة الثانية التي ترأسها أ. د. حسني عوض ود. عطا الله الرويلي، تحدث د. بو حديد ليلى وأ. د. العلى بوكميش وأ. د. يحياوي الهام عن التخطيط الاستراتيجي كاستراتيجية لتطوير المسؤولية المجتمعية بالجامعات العربية. كما تحدثت م.هدى عزت دبلان عن دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة فرع نابلس. وقدم د. ناصر سعد العتيبي ود. ريم عبد الرحمن الجابر ود. سليمان عبد الله الشتوي رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية. كما قدم د. سليم الخطيب تصوراً مقترحاً لتعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية لمركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع في جامعة الزرقاء. وتحدث د. عبد الله راجي الرضاونة عن الرؤية المستقبلية لتطوير الشراكة المجتمعية لجامعة الريان بالمدينة المنورة. وقدم د. نسيم أبو جامع وأ. فاطمة زكريا وافي ورقة حول دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها المجتمعية في عصر العولمة من وجهة نظر الطلبة.

في الجلسة الثانية أيضاً تحدث د. أحمد داود ود. زيد العدوان ود. محمد قطاوي عن دور جامعة الزرقاء في تعزيز مفاهيم التنمية المستدامة لدى طلبتها. وفيما يتعلق بمستوى إدراك العاملين بجامعة الأقصى للمسؤولية الاجتماعية تحدث كل من أ. د. سامي أبو إسحاق ود. زهير النواجحة. وقدمت أ. يسرى صادق جلال ورقة حول دعم الجامعات العراقية للعمل التطوعي والوعي البيئي والتنمية المستدامة لخدمة المجتمع. وتحدث الباحثون: د. حسين عثماني ود. وليد بيبي وأ. عفاف حمادي عن دور الجامعة بين متطلبات المسؤولية المجتمعية وتكريس التنمية المحلية المستدامة: دراسة تجارب ميدانية محلية وعالمية. وقدمت د. آيات نشوان ورقة عن دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية: أين وإلى أين؟. وأخيراً تحدث أ. د. شريف علي حماد ود. ناصر جاسر الأغا عن الممارسات الرئيسة لإدارة المسؤولية المجتمعية في جامعة القدس المفتوحة في ضوء المواصفة القياسية الأيزو (26000).

انطلاق المشاورات السياسية بين فلسطين وسريلانكا

كولومبو- الحياة الجديدة- انطلقت اولى جلسات المشاورات السياسية بين الجانبين الفلسطيني والسريلانكي في العاصمة كولومبو، إذ ترأس وفد فلسطين مساعد وزير الخارجية لشؤون اسيا وافريقيا واستراليا السفير د. مازن شامية، ضم الوفد الفلسطيني سفير دولة فلسطين لدى سريلانكا زهير حمدالله، وهشام ابو طه من سفارة دولة فلسطين لدى سريلانكا، ويعاد جرادات من وزارة الخارجية الفلسطينية، و ترأس الوفد السريلانكي مساعدة وزير الخارجية للشؤون السياسية و التعاون الدولي السفيرة غراسي اسيواثام، وضم الوفد السريلانكي لفيف من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية و ممثليه عن كافة وزارات الحكومة السريلانكية.

واكدت رئيسة الوفد السريلانكي على الموقف الرسمي لدولتها الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني، و ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالشأن الفلسطيني لضمان قيام دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 1967 و عاصمتها القدس الشرقية، كما و اكدت على دعمها لدولة فلسطين في المنظمات الدولية واستمرار دعم سريلانكا لمطالب فلسطين في اليونيسكو و لعضوية فلسطين في منظمة الانتربول.

واكد الطرفان على اهمية انهاء كافة الازمات المتفاقمة بالطرق السلمية، مع التشديد على ضررة مكافحة الارهاب الذي يهدد الانسانية.

واكد الجانبان على ضرورة تدفق الدعم الدولي على الشعب الفلسطيني في اماكن تواجده، والتزام المجتمع الدولي بأولوية القضية الفلسطينية باعتبارها مفتاح كل ازمات المنطقة، وضرورة قطع الطريق امام محاولات الاستغلال السيء من اطراف متطرفة.

وعلى المستوى الثنائي، قام الطرفان بمراجعة كافة اشكال التعاون المشترك و الاتفاقيات السابقة الموقعة، واتفقا على اليات تطويرها و تفعيلها، وعلى رزمة اتفاقيات جديدة للتعاون في مجالات بناء القدرات و التنمية المستدامة، اتفاقية لاعفاء جواز السفر الدبلوماسي الفلسطيني من تأشيرة الدخول الى سريلانكا، واتفاقية تشكيل مجلس رجال اعمال مشترك، واتفاقية تعاون مشترك بين هيئتي تشجيع الاستثمار، واتفاقية للتعاون التجاري و الاقتصادي، واتفاقية في مجال التعاون الزراعي والري، اتفاقية للتعاون في مجال السياحة، واتفاقية للتعاون في مجال الصحة والصناعة والتجارة الدوائية، اتفاقية للتعاون في المجال الامني، واتفاقية في مجال الثقافة والفنون، واتفاقية للتعاون في مجال التربية والتعليم العالي واتفاقية للتعاون في مجال المياه و البيئة.

واتفق الطرفان على عقد اللجنة المشتركة بين البلدين برئاسة وزيري الخارجية للتوقيع على هذه الاتفاقيات ولوضع الية متابعة لها على ان يتم عقد مجلس رجال اعمال فلسطيني سريلانكي مشترك على هامش اعمال اللجنة.

واتفق الطرفان على الية انعقاد دورية سنوية لاستمرار المشاورات السياسية بين البلدين ولضمان متابعة و مراجعة كافة القضايا الثنائية، بالاضافة الى وضع تصور لتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين على كافة المستويات، والتشديد على ضرورة تعزيز التواصل على مستوى ناشطي المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية.

من جانبه، اكد السفير شامية على تقدير القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني للتطورات السياسية والدستورية في سريلانكا خاصة فيما يتعلق بمجال مكافحة الفساد والسير قدما نحو مزيد من الشفافية و الحكم الرشيد، والمساواة و العدالة الديمقراطية و حقوق الانسان ودعم الاصلاحات الديمقراطية وفق خيارات الشعب السريلانكي دون اي تدخلات خارجية، ودعم توجهات الحكومة السريلانكية في انجاز المصالحة الوطنية الشاملة وفق التوجهات الوطنية ومصالح سريلانكا العليا.

وشكر السفير شامية سريلانكا حكومة وشعباً على المواقف السياسية الداعمة لشعبنا، وما قدموه من منح لسفارة دولة فلسطين في كولومبو، بما فيها تخصيص الارض لبناء مقر السفارة ومسكن للدبلوماسيين و العاملين فيها.

تواصل جهود إقامة «معرض الصناعات الإنشائية» في الخليل

الخليل- الحياة الجديدة- يتواصل العمل في الخليل لإقامة «معرض الصناعات الإنشائية» المزمع إقامته في 29 من الشهر الجاري في مجمع إسعاد الطفولة بالمدينة، بتنظيم من نقابة المهندسين وشركة نور المسك لإدارة المعارض. وأكد القائمون على المعرض جهوزية الاستعدادات لإقامة المعرض في موعده، ولقاء الجهات المعنية لتوفير كل ما يلزم من أجل تسهيل عمل طواقم المعرض «الذي يعتبر الحدث الاقتصادي الأضخم على مستوى الوطن والأول من نوعه».

وأكد المدير التنفيذي للمعرض، نور مسك، على استمرار الجهود في تجهيزات المعرض والتواصل مع جميع الشركات لتغطية متطلباتهم، وتوفير ما يلزم ضمن خطة متكاملة، مثمناً تعاون مجمع إسعاد الطفولة التابع لبلدية الخليل مع إدارة المعرض وتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاحه. كما التقت إدارة المعرض، شركة البرج للمعدات الثقيلة، الراعي الذهبي للمعرض، واطلعوها على آخر التجهيزات الخاصة بالمعرض، وآليات العمل فيه. وأكدت شركة البرج على اهتمامها بالمعرض وان رعايتها الذهبية له يأتي «إيمانا من إدارتها والقائمين عليها بأهميته في تنشيط الحركة الاقتصادية في الوطن».

اعتقال ثمانية مواطنين من الضفة ومصادرة مخارط في الخليل

محافظات- الحياة الجديدة- وفا- اعتقلت قوات الاحتلال ثمانية مواطنين من محافظات الضفة امس. في وقت اعلنت مصادر امنية اسرائيلية ان قوات الاحتلال وبمشاركة من حرس الحدود والشرطة داهمت «ورشة حدادة» في الخليل، تضم ست مخارط وجرى تفكيكها ومصادرتها. وادعت المصادر انه جرى العثور على اسلحة في المخارط.

في القدس المحتلة اعتقلت قوات الاحتلال، فجر امس الجمعة، الطفلين محمد محمود، ومحمد عطية بعد دهم منزليهما في بلدة العيسوية. كما اعتقلت قوات الاحتلال شابا (على الأقل) لم تعرف هويته بعد خلال اقتحامها بلدة العيزرية جنوب شرق القدس فجر امس. وتم اقتياد المقدسيين الثلاثة إلى مراكز توقيف وتحقيق تابعة للاحتلال في المدينة المقدسة.

وفي بيت لحم اعتقلت قوات الاحتلال الليلة قبل الماضية 3 أطفال من مخيم الدهيشة، بدعوى القاء زجاجات حارقة على معسكر للجيش الاسرائيلي في التجمع الاستيطاني «غوش عتصيون» جنوب مدينة بيت لحم.

وبحسب ما نشر موقع الاذاعة العبرية «ريشت بيت» امس الجمعة فقد اعتقلت قوات الاحتلال الاطفال الثلاثة بعد القاء الزجاجات الحارقة، وعثرت قوات الاحتلال على زجاجات حارقة أخرى كانت في حقيبة يحملها احد الاطفال، وجرى تحويلهم للتحقيق لدى المخابرات الاسرائيلية.

وفي الخليل اعتقلت قوات الاحتلال فجر امس، شابين من بلدة صوريف بعد مداهمة منزليهما.

وأكد شهود عيان أن الاحتلال اعتقل الأسير المحرر تقي الدين جمال الهور نجل الأسير جمال الهور، والمواطن براء حسين حميدات، وتم نقلهما إلى جهة غير معلومة.

قراءة بقانون التربية والتعليم العام

حازم أبو جزر

لأول مرة في فلسطين يصدر قرار بقانون للتربية والتعليم، هذا القطاع الضخم والهام جداً، يتطلع له الشعب كله في خلق جيل يحمل الهم الوطني، ويؤسس لنهضة علمية وصناعية في دولة فلسطينية قوية توفر حياة كريمة للإنسان، تقوم على الحرية والديمقراطية، تحترم حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في التعليم، وتمنع التمييز والتهميش مهما كان المبرر، وتحمي الإنسان، بخاصة الأطفال.

أنجزت وزارة التربية والتعليم العالي هذا القانون بتضافر جهود المؤسسات المجتمعية، فقد شاركت فيه معظم المؤسسات المحلية والدولية العاملة في مجال التعليم العام، وتم التشاور بشأنه مع مؤسسات حقوق الإنسان، وخاصة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، واستمعت الوزارة لجميع الملحوظات الواردة منها، وقدمت الوزارات جميعها الرأي في مواد القانون، وعُرض في مجلس الوزراء ست مرات.

جاء القانون في ثمانٍ وخمسين مادة، تناولت جميع الجوانب التربوية، وحددت الأدوار، وعرفت المصطلحات، أعدت بعناية قانونية وتربوية؛ لأن هذا العمل يتطلب الجانبين، ويبقى السؤال: بماذا امتاز هذا القانون؟ وما الإضافة؟ وما الجديد الذي يحمله؟ وأسئلة كثيرة تدور في أذهان الكثيرين من المهتمين في الشأن التربوي، والباحثين، وللإجابة عن كل هذه التساؤلات أبين الأمور الآتية:

أولا: جاء هذا القانون ليحل محل قوانين قديمة ورثت من فترة الحكم الأردني في المحافظات الشمالية (الضفة والقدس)، والحكم المصري في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، فهذا القانون يسري على جميع المدارس العاملة في فلسطين.

ثانيا: حُدّدت في هذا القانون وبشكل لا يحتمل التأويل أهداف التعليم في فلسطين، وأصبحت ضمن مادة قانونية تلزم الجميع العمل لتحقيقها مهما اختلف من في الحكم، ولا تترك الأمور لتغير الأشخاص في قمة هرم الوزارة، مما يعطي النظام التعليمي ثباتاً محموداً.

ثالثًا: حدد القانون إلزامية التعليم من مرحلة رياض الأطفال، وربط الإلزامية بالمجانية، وحددها حتى نهاية الصف العاشر. مما يضمن التعليم للجميع، بغض النظر عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

رابعاً: منع القانون، ونص لا يحتمل التأويل العنف كوسيلة تأديبية في المدارس، وأكد حماية الأطفال، وتوفير البيئة الصحية، والآمنة، وحظر كل أشكال العنف.

خامساً: فلسطين تضع نصًا قانونيًا للتعليم الجامع، وتم تعريفه بشكل واضح وصريح، وأكد دمج المعرضين للإقصاء والمهمشين، وذوي الإعاقة.

سادساً: ورد في القانون مواد صريحة وواضحة حول الكشف عن الموهوبين، والمبدعين، ورعايتهم، وهذا سيضع الوزارة أمام مسؤولية قانونية للقيام بذلك، ويعطي فرصة للمحاسبة المجتمعية.

سابعاً: القانون وضع أسسًا للمشاركة المجتمعية، ومن أهمها تشكيل مجلس استشاري من فعاليات مجتمعية لتقدم النصح، والمشورة للوزير في القضايا التربوية، وسيكون عمل ومهام هذا المجلس بنظام يضعه مجلس الوزراء، كما أكد أهمية مجالس أولياء الأمور، وحدد العلاقة وآليات التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية الداعمة للتعليم.

ثامنًا: لأول مرة يتم الحديث وبمواد قانونية عن تسريع التعليم، لينصف أولئك الذين وهبهم الله قدرات أكبر من عمرهم الزمني؛ لينتقلوا إلى صفوف أو مراحل دراسية أعلى، ضمن معايير ومحددات تضعها الوزارة.

تاسعاً: لطالما نادى التربويون، بضرورة النهوض بمهنة التعليم، ورفع مكانة المعلم اقتصاديًا واجتماعيًا، واعتبار التعليم مهنة، يكون لها إجازة مزاولة مهنة، تحكمها معايير وأخلاقيات كمثيلاتها من الطب، والهندسة، والمحاماة. ونص هذا القانون على ضرورة حصول المعلم على إجازة مزاولة مهنة التعليم من الوزارة، وضمن نظام تضعه الحكومة لذلك، وسيرتبط أيضًا بلائحة لعلاوة طبيعة عمل ترتبط بالرتبة التي يحصل عليها المعلم.

عاشراً: ثبت القانون عملية تعيين المعلمين حاملي الشهادات الجامعية المؤهلين تربويًا، وأعطى فرصة للوزارة لتعيين حملة الدبلوم وفق حاجتها؛ لأن هناك مراحل وتخصصات قد لا يتوفر لها حاملو البكالوريوس،مثل تربية الطفل، وأنه ما زال يوجد في فلسطين كليات متوسطة تمنح شهادة الدبلوم في هذه التخصصات، ولا تتوفر برامج بكالوريوس كهذه في الجامعات. وهذا أيضًا نصت عليه استراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين.

حادي عشر: وردت في القانون مواد واضحة للحدّ من التسرب من المدارس، فقد ألزم القانون وزارة التربية للحصول على بيانات المواليد من وزارة الداخلية لمتابعة من هم في السن القانونية للالتحاق في التعليم الأساسي، كما ألزم القانون الوزارة بوضع خطط علاجية للمنقطعين عن التعليم لظروف قاهرة لإعادتهم للمدرسة، وفي الوقت ذاته احتوى القانون على نص عقوبة واضحة لكل من يسحب ابنه أو ابنته، أو من هو وصي عليهما من المدرسة قبل سن السادسة عشرة، أو كل من يتسبب بسحب أي طفل أو طفلة من المدرسة، وهذا يعالج الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية.

ثاني عشر: ركز القانون على تعزيز التفكير النقدي والإبداعي، والتعليم القائم على البحث ويؤكد على التعليم العميق، ولا حاجة لإنشاء مراكز أبحاث في المدارس، كما يعتقد البعض، فالمدارس مهمتها تخريج طلبة يفكرون بطريقة علمية نقدية، وهذه مهمة مؤسسات التعليم العالي.

إنّ إصدار القانون من قبل سيادة الرئيس هو بداية العمل لإعداد أنظمة تصدر عن مجلس الوزراء، خلال ستة أشهر، لكي يتم وضع المواد القانونية حيز التنفيذ، ويحتاج هذا القانون إلى ستة أنظمة تفسيرية، كما يحتاج إلى وضع تعليمات لمواد أخرى تصدر عن الوزارة، وطبعًا أي شيء يصدر عن الوزارة يكون بتوقيع وزير التربية والتعليم العالي، وهذه التعليمات هي التي تيسر العمل، وهنا اعتقد البعض أن القانون أعطى صلاحية للوزير، مغفلا ضرورة وجود تعليمات للتنفيذ وتسهيل الأمور، والتعليمات التي يصدرها الوزير هي إجرائية ولا تعطي تصرفًا مطلقًا بمال عام وإنما أشياء إجرائية لا تحتمل النقاش الطويل، ويجب أن تكون هذه التعليمات مفسرة للمواد القانونية وليست متعارضة معها، وهذا ضابط ايقاع قوي لأي تعليمات.